الفصل السابع
تطور العلاقات الدولية بين الحربين
المبحث الأول
تطورات العلاقات الدولية لما بعد الحرب

ظلت العلاقات الدولية طيلة القرن التاسع عشر ذات طابع أوربي بالأساس بيد أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن تحول جوهري في العلاقات الدولية. فقد ألحقت الحرب بدول أوربا خسائر اقتصادية فادحة أضعفت من قدراتها على التأثير الفعال في السياسة الدولية بالشكل الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، وجاء تدخل الولايات المتحدة واليابان في الحرب ليثبت أن أوربا لم تعدّ قادرة بمفردها على تحديد مصير العلاقات الدولية، ونتيجة لسير العمليات الحربية فقدت أوربا الكثير من أسواقها الخارجية، وسقطت في قبضة الديون الأجنبية، وهبطت أرصدتها الذهبية، وانخفضت قيمة عملاتها، وكذلك فقدت أوربا سيطرتها على الشرق الأقصى نتيجة للدور الياباني، وفي أمريكا اللاتينية خسرت أوربا دورها الاقتصادي المتفوق لمصلحة الولايات المتحدة. كما أن الاقتصاد الأمريكي أنتعش نتيجة زيادة الصادرات الأمريكية إلى أوربا في أثناء الحرب. وقد أدى هذا إلى تغيير جوهري في توازن القوى العالمي أساسه تحول هذا التوازن لمصلحة القوى غير الأوربية، وتم اكتساب السياسة الدولية طابعاً عالمياً[1].

وكذلك يمكن أن نشير إلى زيادة دور العوامل الاقتصادية في مدة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أثرت الحرب تأثيراً سلبياً في اقتصاد الدول الأوربية مما أدى إلى تراجعها، وفيما بين العامي ١٩٢٩، و١٩٣٣، اجتاحت العالم أزمة اقتصادية عرفت بالكساد الاقتصادي العالمي هزت أسس النظام الاقتصادي العالمي مما أدى إلى عدة نتائج في العلاقات الدولية، مثل: تعارض المصالح بين الدول المنتصرة. فقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى تركيز الدول الرأسمالية في القضايا الاقتصادية، إذ سعت إلى إيجاد أسواق خارجية للتصدير، والحصول على القروض، والائتمان لإعادة البناء الاقتصادي، وفي هذا الصدد ركزت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في استعادة ألمانيا لدورها الاقتصادي تمهيداً لفتح السوق الألمانية قبالة التجارة البريطانية والأمريكية. وقد تطلب ذلك تخفيف عبء التعويضات المفروضة على ألمانيا، وكذلك ركزت بريطانيا وألمانيا في إعادة فتح الأسواق الروسية قبالة التجارة البريطانية والألمانية، أما فرنسا فإنها ركزت في إجبار ألمانيا على دفع التعويضات، وذلك للحصول على موارد لإعادة بناء الاقتصاد

الفرنسي، ولمنع ألمانيا من إعادة بناء قوتها العسكرية والاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى بروز التعارض بين المصالح البريطانية والأمريكية من ناحية، والمصالح الفرنسية من ناحية أخرى إزاء قضية التعويضات الألمانية، وهو التعارض الذي أحدث توتراً في العلاقات الفرنسية- البريطانية في المدة التالية للحرب العالمية الأولى[1].

وبعد الحرب العالمية الأولى عادت الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة، إلا أنها لم تستطع أن تطبقها بالشكل الذي كان سائدا قبل الحرب، والذي كان يدور حول الابتعاد عن الشئون العالمية. لقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن هزيمة الدول المركزية هزيمة تامة، وظهرت فرنسا بوصفها القوة الرئيسة في القارة الأوربية، واليابان بوصفها القوة الرئيسة في أسيا، ومن ثم فإن توازن القوى الأوربي الذي دخلت بريطانيا الحرب للمحافظة عليه ما لبث أن أختل كثيراً بعد الحرب، وأن كان الاختلال في تلك المرة لمصلحة فرنسا، وكانت بريطانيا تتخوف من احتمال عودة فرنسا إلى ممارسة السياسات التوسعية النابليونية خاصة بعد هزيمة ألمانيا هزيمة تامة بما يهدد سياسة التوازن الأوربي، ومن ثم سعت بريطانيا إلى محاولة إعادة بناء التوازن الأوربي عن طريق الحد من الهيمنة الفرنسية على ألمانيا، والمشاركة في عملية أعادة بناء اقتصادها. وقد حاولت فرنسا أن تعوض فقدانها للتأييد البريطاني التام، وتؤكد هيمنتها على القارة الأوربية عن طريق أنشاء نظام جديد من التحالفات مع الدول الجديدة في وسط أوربا، والبلقان كبولندة وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب، والكروات، والسلوفينين، في أطار ما عرف باسم الوفاق الصغير، ولكن هذه السياسة سرعان ما أدت إلى زيادة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا، وبين ايطاليا وفرنسا، ولم يقتصر الخلاف بين بريطانيا وفرنسا على قضية التوازن الأوربي، ولكنه شمل قضايا أخرى كقضية التعويضات الألمانية. كما أثارت الهيمنة الفرنسية في أوربا تخوف بريطانيا، فأن الهيمنة اليابانية في شرق أسيا أثارت مخاوف الولايات المتحدة، فكانت اليابان قد استولت على معظم الممتلكات الألمانية في شرقي أسيا، والمحيط الهادئ، وأصبحت قوة استعمارية في الصين. وقد أثار ذلك قلق الولايات المتحدة لسببين: الأول هو رغبة الولايات المتحدة في المحافظة على مبدأ الباب المفتوح في شرقي أسيا، أما الأخر فهو القلق على سلامة الجزر الفلبينية إزاء التوسع الياباني، ولذا عملت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٢٠، في محاولة ضرب النفوذ الياباني في شرقي أسيا، وذلك لإعادة التوازن الدولي في تلك المنطقة، فدفعت بريطانيا إلى رفض تجديد الحلف الياباني- البريطاني الذي انتهى في العام ١٩٢١، وكذلك عملت على تكتل الدول الأوربية ضد اليابان[2].

وكانت اللبنة الأولى في نظام الأحلاف الأوربي الجديد هي إقامة حلف الوفاق الصغير بين جيكوسلوفاكيا، ورومانيا، ويوغسلافيا، وهذه الدول الثلاث التي أفادت أكثر من غيرها من تفسخ إمبراطورية النمسا والمجر، وظهر في العام ١٩٢٠- ١٩٢١، على اثر معاهدات عقدت بين كل دولتين من الدول الثلاث على حدة. وقد عقدت فرنسا مع دول هذا الحلف اتفاقات سياسية، وهكذا أصبحت هذه الدول حليفات فرنسا الأمينات في جنيف فيما يختص بالسياسة الخارجية والدولية، والمعروف أن فرنسا تعهدت لهذه الدول منذ البدء أن تمنحها مساعدات حربية، وتسلح جيشها بالمعدات، وترسل إليها بعثات عسكرية تشرف على تدريب ضباطها[1].

وكانت علاقات فرنسا بدول التحالف الصغير تقوم على أسس تختلف تماماً عن الأسس التي تقوم عليها علاقاتها مع بولندة، فأساس التحالف الفرنسي- البولندي الرئيس هو المصلحة المشتركة الرامية إلى تطويق ألمانيا، ومنعها من الإتيان بأي عمل عدائي ضد البلدين. أما أتفاق فرنسا مع دول التحالف الصغير، فيشمل على مساومة واضحة المعالم، ففرنسا بتحالفها معها تستطيع أن تكسب أصواتها بشأن تنفيذ نصوص معاهد فرساي التي لم يكن للحلف الصغير فيها مصلحة تذكر. أما الثمن الذي تعهدت فرنسا بدفعه للدول الثلاث، فهو أن تؤيد دول التحالف الصغير جميعاً، وتساندها ضد المجر، ومناوراتها، وتدعم يوغسلافيا بصورة خاصة ضد ايطاليا، وهكذا وسعت فرنسا منطقة السلامة التي تنشدها بهذه الخطى المباركة في شرقي أوربا، ولم يبق يشغل فكرها ،ويبلغ اهتمامها غير تنفيذ نصوص صلح فرساي بحذافيرها، والإبقاء على الوضع الراهن كما قضت به التسوية، وبات من مصلحتها دعم بولندة، ويوغسلافيا، ورومانيا ضد بلغاريا. وقد رضي هؤلاء الأصدقاء تمام الرضى عن حماية فرنسا القوية النفوذ لهم ولمصالحهم[2].

ففي المدة الممتدة من العام ١٩٢٠، حتى العام ١٩٢٤، كانت فرنسا بفضل جيشها المنظم، والمدرب، والمسلح، في أوج مجدها وقوتها في القارة الأوربية. فقد كانت من أشد الدول تعلقاً بمبدأ الوضع الراهن، وتأييداً له، ومن أشد المعارضين لسياسة التساهل مع المغلوب، وتغيير ما نصت عليه معاهدات الصلح، فكان موقفها شديد الشبه بموقف مترنيخ بعد تسوية العام ١٨١٥، وقد بنت صرحاً من التحالفات، ودول

---

[1] أدوارد كار، أزمة عشرين سنة ١٩١٩-١٩٣٩، تعريب: سمير شمختي، بلا تاريخ،

التحالف الصغير يذكر بالإتحاد الأوربي المقدس، الذي أنشئ في [illegible]
الأول قيصر روسيا عندئذ[1].

أما النمسا فقد سعى الحلفاء إلى بذل قصارى جهودهم لحملها على الاحتفاظ باستقلالها، وقدموا لها المساعدات من أجل ألا ترتمي في أحضان ألمانيا. أما المجر، فكانت حانقة ومتذمرة، مثل ألمانيا بسبب ما فرض عليها، فكانت تنتهز الفرص لتعديل المعاهدات مما جعل جيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، ورومانيا الدول الثلاث التي منحت بموجب معاهدة تريانون أجزاء من المجر أن تعقد بينها تحالفاً عُرِفَ بالتحالف الصغير لرد غائلة المجر، والمحافظة على السلامة المشتركة، وكانت دول الوفاق الصغير لا تخشى من عودة آل هابسبورغ إلى المجر. لعلمها أن سكان مقاطعات سلوفاكيا، وترانسلفانيا، وكرواتيا، هذه البقاع التي فصلتها التسوية عن المجر ما يزالون يحتفظون في أعماقهم بالإخلاص والوفاق لآل هابسبورغ بالرغم من كرههم لحكامهم المجريين السابقين[2].

أما ايطاليا الفاشية فقد رأت أن نظام الأحلاف الفرنسي يمثل تهديداً لمصالحها فارتباط فرنسا بمملكة الصرب من شأنه تهديد المصالح الإيطالية، لأن لإيطاليا مطالب إقليمية مهمة لدى تلك المملكة، وأهمها السيطرة على إقليم فيومي. كما أن للدولتين مصالح متعارضة مع ألبانيا، ولذلك فقد شرعت إيطاليا في دعم المجر ضد الوفاق الصغير فعقدت معها معاهدة صداقة سنة ١٩٢٧، ودعمت مطلب المجر في إعادة النظر في الحدود التي رسمتها معاهدة تريانون، وكذلك فقد سعت إيطاليا الفاشية إلى إقامة تكتل دولي في البلقان، والدانوب، يؤكد هيمنتها السياسية على هذه المنطقة وقد لجأت إيطاليا إلى استخدام الضغط العسكري للحصول على تنازلات سياسية من دول البلقان فقد احتلت جزيرة كورفو اليونانية مؤقتا لبث الرعب في الدول المعارضة لمطالبها الإقليمية. وقد أجبر ذلك مملكة الصرب على التوصل إلى إتفاقية مع إيطاليا عُرِفَت باتفاقية نيتونو في كانون الثاني من العام ١٩٢٤، تنازلت بموجبها عن مدينة فيومي لإيطاليا، واحتلتها بالقوة في العام ١٩٢٣، وكذلك فقد سيطرت اقتصاديا وسياسيا على ألبانيا، ووقعت معها ميثاق تيرانا في تشرين الثاني من العام ١٩٢٦، وبموجب هذا الميثاق تعهدت الحكومة الألبانية بعدم انتهاج سياسة خارجية تضر بالمصالح الإيطالية، وفي تشرين الثاني من العام ١٩٢٧، تم توقيع تحالف دفاعي بين إيطاليا وألبانيا، وتم تجديده باتفاق أخر في تموز من العام ١٩٢٨، تعهدت بموجبه الحكومة الألبانية بالا تتخذ في جميع المسائل البلقانية إلا بالاتفاق مع إيطاليا، وفي أيلول من العام ١٩٢٨، عقدت اليونان وإيطاليا اتفاقاً تعهدت اليونان بموجبه بالحياد في حالة تعرض إيطاليا لـ

في المنطقة[1].

وفي العام ١٩٣٤، عقد حلف البلقان، وجمع الدول الأربع اليونان، ورومانيا، ويوغسلافيا، وتركيا، وتعهدت الدول الأربع بضمان حدودها بعضها البعض، والتشاور فيما بينها في حالة وقوع أي تهديد للسلم في البلقان، واعتمدت مشاريع تعاون ثقافي واقتصادي لتعزيز روح الوحدة، وتعبيد الطريق لإتحاد فدرالي بلقاني، وظلت ألبانيا خارج الحلف، والواقعة تحت نفوذ إيطاليا، وبلغاريا التي لم تكن راضية بحدودها، وانضمت تركيا لحلف أخر، وهو حلف سعد أباد في العام ١٩٣٧، بين تركيا، والعراق، وإيران، وأفغانستان، وتعهد أعضاء الحلف بأن يتفادوا التدخل في شؤون بعضهم بعض، أو أن يستخدموا القوة ضد بعضهم البعض، وبأن يتشاوروا حول الخلافات الدولية التي تمس مصالحهم المشتركة، وطلبت تركيا مساعدة الجار السوفيتي، وتشجيعه عندما كانت في حرب الاستقلال ضد اليونان، وحماها الغربيين، ولما منحت عصبة الأمم في العام ١٩٢٥، الموصل إلى العراق اغتاظت تركيا، وعقدت معاهدة صداقة وحياد مع الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٣٤[2].

أما فيما يخص المضايق فقد ظلت اتفاقية لوزان سارية المفعول مدة ثلاث عشرة سنة، وفي ٢٠ تموز ١٩٣٦، استبدلت باتفاقية مونترو، وكان من بين المشاركين في المؤتمر الاتحاد السوفيتي، الذي أجتهد كما فعل من قبل في تقليص حرية الدول البعيدة عن البحر الأسود الدخول أليه، وكما حصل في لوزان، كانت الدولة المعارضة الوحيدة لها بريطانيا، ولكن الجو بأكمله تغير تغيراً محسوساً هذه المرة ، فكانت بريطانيا وفرنسا بالنظر للخطر الألماني المتزايد على السلم الأوربي راغبتين في الذهاب بعيداً في تأييد تركيا، وعدم معاكسة الاتحاد السوفيتي الذي كانت هاتان الدولتان تسعيان التقارب معه يوم ذاك، وكانت اتفاقية مونترو تنطوي على مبدأ حرية المرور في زمن السلم من دون وضع حد زمني، وأطلقت الحرية التامة للمرور في زمن الحرب أيضا حينما تكون تركيا على الحياد أو داخلة في الحرب. وحينما تكون تركيا من الدول المحاربة، فيسمح للبواخر التجارية التابعة لبلاد غير المشتركة في الحرب بالتمتع بحرية المرور بشرط ألا تقوم بمساعدة العدو[3].

---

1 - د.محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٤.

2 - دانكوارت روستو، السياسة الخارجية للجمهورية التركية، في روي مكريديس، مناهج السياسة